الموسوعة العالمية للدليل الجنائي القانون المصري الجزائري الفرنسي

The Global Encyclopedia of Criminal Evidence Egyptian Algerian and French Law

المؤلف د محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار والمحاضر الدولي في القانون

الإهداء

لابنتي صبرينال بنت مصر والجزائر جميله الجميلات التي تجمع بين جمال نهر النيل وشط المتوسط وجبال الاوراس

عناوين الفصول

المجلد الأول المبادئ العامة والمقارنات الأساسية

مفهوم الدليل الجنائي وأهميته في العدالة الجنائية

المبادئ الدستورية المشتركة في الأنظمة الثلاثة

مصادر الدليل الجنائي تصنيفات وضوابط قانونية

نظرية مشروعية الدليل وثمرات المصدر غير المشروع

سلطة القاضي في تقدير الأدلة بين الحرية والتقيد

المجلد الثاني جمع الأدلة وضماناتها الإجرائية

دور سلطة التحقيق في جمع الأدلة نيابة قاض تحقيق

ضوابط التفتيش والضبط المقارنة بين الأنظمة

الاعتراف كدليل جنائي شروط صحته وقيمة إثباته

التنصت والرقابة الإلكترونية بين الأمن القضائي وحقوق الخصوصية

الأدلة الرقمية التحديات التشريعية والتقنية

المجلد الثالث الأدلة العلمية والحديثة

البصمة الوراثية DNA القواعد الإجرائية والقيمة الإثباتية

الطب الشرعي كأداة إثبات منهجه وحدوده

الخبرة الجنائية تعيين الخبير نطاق عمله وحجية تقريره

الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات في الإثبات

الجنائي

المجلد الرابع الطعون والضمانات القضائية

دفع بطلان الدليل الإجراءات والآثار

دور محكمة النقض محكمة النقض الفرنسية في مراجعة الأدلة

مبدأ المحاكمة العادلة وأثره على تقدير الأدلة

التعاون القضائي الدولي في جمع الأدلة الجنائية

التقديم

في عالم يتسارع فيه التطور التكنولوجي ويتشابك فيه التعاون القضائي عبر الحدود أصبح الدليل الجنائي محور العدالة الجنائية الحديثة

لم يعد كافيا أن يدان متهم أو يبرأ بناء على اعتراف أو شهادة فقط

بل باتت الأدلة العلمية الرقمية والإجرائية هي التي تصنع الفارق بين العدالة والانزلاق

هذه الموسوعة ليست مجرد مقارنة تشريعية جامدة

بل محاولة أكاديمية عملية لفهم كيف تدار عمليات الإثبات الجنائي في ثلاثة أنظمة قانونية ذات تأثير متبادل

النظام المصري الذي يحمل خصوصية عربية وإفريقية مع تأثيرات تاريخية متعددة

والنظام الجزائري الذي يمزج بين الإرث المدني الفرنسي ومقتضيات السيادة الوطنية

والنظام الفرنسي أحد أعمدة القانون المدني

العالمي والذي لا يزال يشكل مرجعا تشريعيا وقضائيا لكثير من الدول

لقد بنيت هذه الموسوعة على ثلاث ركائز

أولها الدقة التشريعية من خلال عرض النصوص السارية دون تحريف

ثانيتها العمق القضائي عبر تحليل أحكام المحاكم العليا في الدول الثلاث

وثالثتها الرؤية التطبيقية التي تضع الباحث والممارس أمام سيناريوهات واقعية وحلول قانونية قابلة للتطبيق

وقد حرصت على الابتعاد عن أي مضمون فقهي أو ديني

والالتزام بالصيغة الوضعية المحضة بما يتوافق مع طبيعة القانون الجنائي الحديث

ومتطلبات المقارنة القانونية الدولية

أسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم

نافعا للباحثين القضاة المحامين والمهتمين بتطوير العدالة الجنائية في فضائنا العربي

والعالمي

الفصل الأول مفهوم الدليل الجنائي وأهميته في العدالة الجنائية

يعد الدليل الجنائي حجر الزاوية في بناء العدالة الجنائية الحديثة

فهو الوسيلة الوحيدة التي يمكن من خلالها للمحكمة أن تقرر الحقيقة الموضوعية للواقعة المنسوبة إلى المتهم

بعيدا عن الظن أو التحيز أو الافتراض

ولئن كان القضاء هو المرآة التي يرى فيها المجتمع صورته العادلة

فإن الدليل هو الضوء الذي يبين تلك الصورة بوضوح

ولا يكفي أن يكون الدليل موجودا

بل يجب أن يكون مشروعا مقبولا وذو قيمة إثباتية

ومن هنا تنبع أهمية دراسة مفهوم الدليل الجنائي ليس فقط من حيث تعريفه اللغوي أو

القانوني

بل من حيث وظيفته في النظام القضائي

وشروط قبوله وعلاقته بالمبادئ الدستورية والدولية المتعلقة بالمحاكمة العادلة

التعريف العام للدليل الجنائي هو كل ما يقدم أمام الجهة القضائية المختصة

لإثبات صحة أو عدم صحة واقعة جنائية معروضة عليها

ويأخذ الدليل أشكالا متعددة

شفهية كالشهادة والاعتراف

مادية كالأسلحة أو الآثار البيولوجية

مستندية كالرسائل أو السجلات

أو رقمية كالرسائل الإلكترونية أو بيانات الهواتف

من المهم التمييز بين الدليل والمعلومة

فالمعلومة قد تكون مجرد خبر أولي لا يرقى إلى مستوى الإثبات

بينما يشترط في الدليل أن يكون متعلقا بالواقعة محل النزاع

مقبولا قانونا وقابل للفحص والتحقق

الخصائص الجوهرية للدليل الجنائي تشمل الشخصية

الثبات النسبي الاستقلالية النسبية والقابلية للنقد

ولا يعتبر الدليل مقدسا

بل يخضع لتقييم المحكمة ونقده من الدفاع

وظائف الدليل الجنائي متعددة

فهو أداة إثبات لوقوع الجريمة

ووسيلة دفاع للمتهم

وآلية رقابية على سلطات التحقيق

وعامل ردع غير مباشر عبر رفع احتمالات الكشف عن الجريمة

يستند مفهوم الدليل الجنائي إلى مبادئ دستورية راسخة

منها قرينة البراءة حق الدفاع ومبدأ الشرعية الجنائية

وقد تطورت الأنظمة الثلاثة بشكل مختلف

النظام المصري يهيمن عليه دور النيابة

الجزائري يمزج بين التحقيقي والاتهامي

بينما يحتفظ النظام الفرنسي بدور قوي للقاضي التحقيق

من التحديات المعاصرة غموض التعريف

التشريعي

الانفجار الرقمي والصراع بين الأمن والخصوصية

فالدليل الجنائي ليس مجرد أداة تقنية

بل هو تجسيد لمفاهيم العدالة الحرية والمساواة أمام القانون

فهمه يتطلب نظرة شاملة تجمع بين النص الاجتهاد والممارسة القضائية

وفي الفصول التالية سنغوص في المبادئ الدستورية المشتركة التي تحكم هذا الدليل

قبل أن نتعمق في آليات جمعه وضماناته في كل نظام على حدة

الفصل الثاني المبادئ الدستورية المشتركة في الأنظمة الثلاثة

لا يمكن فهم نظام الدليل الجنائي في أي دولة دون الرجوع إلى الإطار الدستوري

الذي ينظم العلاقة بين سلطة التحقيق والمتهم

فالمبادئ الدستورية ليست مجرد نصوص إنشائية

بل قواعد قانونية ملزمة تشكل السقف الأعلى لأي إجراء جنائي

في مصر والجزائر وفرنسا

ت converg نحو مجموعة من المبادئ الأساسية

التي تعتبر اليوم جزءا من الحد الأدنى العالمي للمحاكمة العادلة

ويعد هذا الفصل مدخلا ضروريا لفهم كيف تقيدها هذه المبادئ سلطة الدولة في استخدام الأدلة

قرينة البراءة مكفولة دستوريا في الدول الثلاث

المادة 65 من الدستور المصري 2014

المادة 49 من الدستور الجزائري 2020

والمادة 9 من الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان

وتعني أن عبء الإثبات يقع على النيابة

وأن أي شك يفسر لصالح المتهم

حق الدفاع مكفول أيضا

المادة 67 في مصر المادة 51 في الجزائر

والمادة 6 من الاتفاقية الأوروبية في فرنسا

ويتجلى في حضور المحامي الحق في الصمت والاطلاع على ملف التحقيق

حظر التعذيب مطلق في الأنظمة الثلاثة

وهو مرتبط مباشرة ببطلان الدليل المنتزع تحت الإكراه

ويبقى عبء إثبات عدم استخدام التعذيب على عاتق النيابة في فرنسا والجزائر

بينما لا يزال غامضا في مصر

الحق في الخصوصية مكفول دستوريا في الدول الثلاث

ويؤثر بشكل مباشر على مشروعية الأدلة الرقمية والتنصت

ففي فرنسا يشترط إذن قضائي محدد

بينما في مصر يكفي إذن نيابي

مبدأ الشرعية الجنائية يمتد ليشمل إجراءات جمع الأدلة

وقد تطورت الأنظمة الثلاثة نحو تبني نظرية الثمرة المسمومة

بشكل صريح في فرنسا أو ضمني في مصر والجزائر

المقارنة تظهر أن العدالة لا تبنى على أدلة

مغتصبة

ولا على إجراءات مهدرة للكرامة

المبادئ الدستورية ليست زينة تشريعية

بل دروع واقية تحد من سلطة الدولة وتعلي من شأن الفرد

وفي الفصل التالي سننتقل من المبادئ العامة إلى مصادر الدليل الجنائي ذاتها

لنرى كيف تصنف هذه الأنظمة الأدلة

وما هي الحدود التي تضعها لكل مصدر

p style="text-align: center; font-size:>
<12pt;">4</p

الفصل الثالث مصادر الدليل الجنائي تصنيفات وضوابط قانونية

يعد تحديد مصادر الدليل الجنائي خطوة أولى حاسمة في أي نظام إثبات جنائي

فالمصدر ليس مجرد قناة لتقديم المعلومة

بل هو الإطار القانوني الذي يقيم من خلاله القاضي مشروعية الدليل ووزنه

الشهادة هي إفادة شفهية أو كتابية من شخص طبيعي بشأن ما علمه

وتشرط أهلية الشاهد وعدم السماع

وتختلف الأنظمة في حضور الدفاع

إلزامي في فرنسا إذا طلب مكفول في الجزائر وغير إلزامي في مصر

الاعتراف هو إقرار المتهم بارتكاب الجريمة

وهو أقوى الأدلة إذا كان حرا

في مصر يجوز الرجوع عنه في أي وقت

في الجزائر يعتبر الرجوع سببا للتشكيك

في فرنسا يعامل كأي دليل آخر

الأدلة المادية تشمل الأسلحة الدم والآثار البيولوجية

فرنسا تطبق نظاما صارما لسلاسل الحفظ

بينما مصر تفتقر إلى تشريع خاص بذلك مما يضعف قيمتها أحيانا

المستندات تصنف إلى رسمية وعرفية

جميع الأنظمة بدأت تعترف بالمستندات الإلكترونية كأصل مستند

لا مجرد نسخة

الأدلة الرقمية تشمل الرسائل سجلات المواقع وبيانات وسائل التواصل

مصر تجيز ضبطها بإذن نيابي

الجزائر بتشريع حديث 2023

وفرنسا بإذن قضائي

الشهادة الخبيرة تعد رأيا فنيا وليس حكما

في فرنسا يتاح تقرير الخبير للدفاع بالكامل

بينما في مصر غالبا لا يتاح إلا بعد الإحالة

المقارنة تظهر أن الأنظمة الثلاثة تتجه نحو توسيع نطاق الأدلة العلمية

تشديد ضوابط المشروعية وتعزيز دور الدفاع في الطعن على مصادر الدليل

وفي الفصل التالي سننتقل إلى واحدة من أكثر القضايا إثارة للجدل

في العدالة الجنائية الحديثة

نظرية مشروعية الدليل وثمرات المصدر غير المشروع

الفصل الرابع نظرية مشروعية الدليل وثمرات المصدر غير المشروع

لا يكفي أن يكون الدليل صادقا

بل يجب أن يكون مشروعا

فالمشروعية ضمانة جوهرية لسيادة القانون واحترام الكرامة الإنسانية

ومن هنا ظهرت نظرية مشروعية الدليل

التي تقرر أن أي دليل ينتزع خارج الإطار القانوني لا يجوز الاعتماد عليه

في مصر لا يوجد نص صريح يستبعد الدليل غير المشروع

محكمة النقض ترفض فكرة البطلان لمجرد عدم المشروعية

طالما لم يثبت الإكراه

لكن اتجاها حديثا بدأ يظهر في بعض الأحكام

في الجزائر المادة 64 من قانون الإجراءات الجزائية

تنص على أن كل إجراء يتم خرقه يؤدي إلى بطلان الدليل

إذا أثر في حقوق الدفاع

وهذا تبني ضمني لمبدأ الثمرة السامة

في فرنسا لا يوجد نص عام

لكن محكمة النقض رسخت عبر اجتهادها

أن كل دليل ينتزع خرقا لمبدأ أساسي هو باطل

وقد تبنت نظرية الثمرة السامة بشكل صريح

الاستثناءات في فرنسا تشمل الاكتشاف المستقل وال attenuation

أما في مصر فلا توجد استثناءات لأن القاعدة نفسها غير معترف بها

التحديات المعاصرة تشمل الجرائم العابرة للحدود والتعاون الأمني الدولي

فرنسا ترفض الأدلة الأجنبية إذا خالفت المبادئ الأساسية

بينما مصر تأخذها غالبا إذا كانت صادقة

مشروعية الدليل اختبار حقيقي لالتزام الدولة بسيادة القانون

فرنسا تقود الطريق الجزائر تتقدم

ومصر بحاجة إلى تطوير تشريعي صريح

وفي الفصل التالي سننتقل إلى سلطة القاضي في تقدير الأدلة

لنرى كيف يتفاعل هذا المبدأ مع حرية الإثبات

وحدود السلطة القضائية في تقييم الأدلة

الفصل الخامس سلطة القاضي في تقدير الأدلة بين الحرية والتقيد

في قلب العدالة الجنائية يكمن سؤال جوهري

من يملك الكلمة الفاصلة في تقييم الدليل

الأنظمة المدنية تعتمد مبدأ حرية الإثبات

لكن هذه الحرية ليست مطلقة

في مصر المادة 27 من قانون الإجراءات الجنائية

تمنح القاضي حرية أخذ أي دليل يراه كافيا

في الجزائر المادة 203 تقرر أن القاضي يقدر الأدلة بحسب اقتناعه الشخصي

في فرنسا المادة 427 تؤكد عدم تقييد القاضي بأي قاعدة قانونية

لكن القاضي لا يملك أن يدين بناء على دليل غير مشروع

أو يتجاهل قرينة البراءة

أو يفسر الصمت كاعتراف

أو يخالف المبادئ العلمية

متطلبات التعليل القضائي تفرض على القاضي أن يبرر قراره كتابة

محكمة النقض المصرية تبطل الأحكام التي تتناقض في تعليلها

أو تتجاهل أدلة دفاع جوهرية

سلطة محكمة النقض تختلف

في مصر رقابة شكلية على التعليل

في الجزائر رقابة على التماسك المنطقي

في فرنسا رقابة على كفاية الدليل إذا كان واهيا جدا

التحديات الحديثة تشمل الأدلة الرقمية

البصمة الوراثية والذكاء الاصطناعي

كثير من القضاة يبالغون في ثقة الأدلة العلمية

رغم احتمالات الخطأ

التحدي الأكبر اليوم ليس في كم الأدلة

بل في كيف تقيم

خاصة حين تصبح الحقيقة مبنية على خوارزميات لا يفهمها إلا القليلون

وبهذا ينتهي المجلد الأول

الذي وضع الأسس النظرية والدستورية للمقارنة الجنائية في مجال الدليل

الفصل السادس دور سلطة التحقيق في جمع الأدلة نيابة قاض تحقيق

تختلف طبيعة سلطة التحقيق في الأنظمة الجنائية المدنية

باختلاف درجة هيمنة النيابة العامة أو القاضي التحقيقي

فبينما يعد النظام المصري نموذجا للتحقيق النيابي

يحتفظ النظام الفرنسي بنموذج التحقيق القضائي الكلاسيكي

في حين يمثل النظام الجزائري مزيجا توفيقيا بين النموذجين

في مصر تمارس النيابة العامة سلطة التحقيق بشكل حصري تقريبا

وفق المواد 25 45 من قانون الإجراءات الجنائية

ولها أن تستجوب المتهم تستمع للشهود تأمر بالتفتيش وتطلب الخبرة

ولا دور للقاضي إلا بعد إحالة الدعوى للمحكمة

هذا النموذج يوفر السرعة والكفاءة

لكنه يثير انتقادات حول غياب الحياد

إذ تجمع النيابة بين سلطة الاتهام وسلطة التحقيق

وقد أشارت تقارير دولية إلى أن هذا التركيز قد يضعف ضمانات الدفاع

في الجزائر يمارس التحقيق في مرحلتين

المرحلة الأولية تحت إشراف وكيل الجمهورية النيابة

ثم المرحلة التكميلية تحت إشراف قاضي التحقيق

إذا كانت الجريمة جناية أو جنحة معاقب عليها بعقوبة سالبة للحرية تزيد على خمس سنوات

ويعد هذا النموذج محاولة لدمج فعالية النيابة مع ضمانات القاضي التحقيقي

ومع ذلك فإن التطبيق العملي لا يزال يميل نحو هيمنة النيابة

خاصة في القضايا غير الخطيرة

أما في فرنسا فيظل قاضي التحقيق الجهة الوحيدة المخولة بإجراء التحقيق

في الجنايات والجنح الخطيرة

وهو مستقل عن النيابة ويملك سلطة أوسع

الاستماع التفتيش وضع المتهم تحت الرقابة القضائية وحتى إصدار أوامر الإيداع

ويعد هذا النموذج الأكثر حيادية

لكنه يواجه انتقادات بسبب بطئه وتعقيده

وقد دعت إصلاحات حديثة إلى تقليص دوره لصالح التحقيق الابتدائي

تحت إشراف النيابة مع تعزيز رقابة القاضي على الحرية الفردية

من الناحية المقارنة يظهر أن الاتجاه العام يتجه نحو تحقيق توازن بين الكفاءة والحياد

فحتى فرنسا التي كانت معقل التحقيق القضائي

بدأت تمنح النيابة سلطات أوسع

بينما تسعى الجزائر إلى تعزيز دور القاضي

وفي جميع الأحوال فإن جمع الأدلة لا يعتبر مشروعا

إلا إذا تم ضمن الإطار الذي يحدده القانون لكل سلطة

مع احترام الضمانات الدستورية للمتهم

الفصل السابع ضوابط التفتيش والضبط المقارنة بين الأنظمة

التفتيش والضبط هما من أكثر الإجراءات تأثيرا على حرمة الحياة الخاصة

ولذلك أحاطته التشريعات بضوابط دقيقة

تهدف إلى الموازنة بين كشف الحقيقة الجنائية وحماية الحقوق الأساسية

في مصر ينظم التفتيش والضبط المواد 30 35 من قانون الإجراءات الجنائية

ويجوز للنيابة أن تأمر بالتفتيش في حالات الجنايات والجنح

كما يجوز لضابط الشرطة تفتيش محل الجريمة فورا دون إذن في حالة التلبس

لكن التشريع المصري لا يفرق بوضوح بين التفتيش العادي والتفتيش في المسكن

مما يضعف حماية الخصوصية

كما لا يلزم بوجود شهود عند التفتيش

ولا يطبق نظاما صارما لسلاسل الحفظ

في الجزائر تنظم المواد 58 63 من قانون الإجراءات الجزائية التفتيش والضبط

ويشترط إذن قضائي صريح للتفتيش في غير حالات الاستعجال

ويجب أن يتم التفتيش بحضور صاحب الشأن أو أحد أقاربه أو شاهدين

كما يلزم القانون الجزائري بتدوين محضر مفصل يوقع من الجميع

ويرسل نسخة منه للمعني

وقد عزز القانون رقم 23 12 2023 هذه الضمانات في سياق الجرائم الإلكترونية

أما في فرنسا فيعد التفتيش إجراء استثنائيا يخضع لرقابة قضائية صارمة

وفق المادة 56 من قانون الإجراءات الجنائية

لا يجوز تفتيش المسكن إلا بأمر من قاضي التحقيق أو وكيل الجمهورية

وفي وجود شهود مع احترام حرمة الحياة الخاصة

ويطبق في فرنسا مبدأ التناسب

لا يجوز تفتيش كامل المنزل لمجرد البحث عن هاتف محمول

وأي خلل في الإجراء يؤدي إلى بطلان الأدلة المضبوطة

المقارنة تظهر أن فرنسا تضع أعلى معايير الحماية

تليها الجزائر التي تتطور بسرعة

بينما لا يزال التشريع المصري بحاجة إلى تحديث

يعزز ضمانات الخصوصية وسلاسل الحفظ

وفي جميع الأنظمة فإن التفتيش غير المشروع لا ينتج دليلا صالحا

خاصة إذا انتهك حرمة المسكن أو تم دون إذن قضائي في غير حالات الاستعجال

الفصل الثامن الاعتراف كدليل جنائي شروط صحته وقيمة إثباته

الاعتراف يعد من أقوى الأدلة في التاريخ الجنائي

لكنه أيضا الأكثر خطورة إذا لم يحاط بالضمانات

فتاريخيا كان الاعتراف ينتزع بالإكراه

مما دفع الأنظمة الحديثة إلى تشديد شروط صحته

في مصر لا يشترط تسجيل الاعتراف صوتيا أو مرئيا

بل يكفي تدوينه في محضر النيابة

ويجوز للمتهم أن يرجع عنه في أي وقت

ويصبح عبء إثبات صدقه على النيابة

لكن غياب التسجيل يضعف إمكانية التحقق من ظروف الاعتراف

خاصة في قضايا التعذيب

وقد دعت منظمات حقوقية إلى إلزامية التسجيل المرئي في جميع الاستجوابات

في الجزائر ينظم الاعتراف المواد 103 107 من قانون الإجراءات الجزائية

ويشترط أن يدون في محضر رسمي ويوقع من المتهم بعد قراءته

ويحق له طلب تصحيحه

كما بدأ القضاء الجزائري يأخذ بعين الاعتبار غياب المحامي أثناء الاستجواب

كسبب لاستبعاد الاعتراف خاصة بعد التعديلات الدستورية لعام 2020

أما في فرنسا فيعد الاعتراف دليلا عاديا لا يتمتع بأي أولوية

ويشترط أن يسبق الاستجواب إبلاغ المتهم بحقه في الصمت

في المحاماة وعدم الإجابة

وأي خلل في هذا الإبلاغ يبطل الاعتراف

ويطبق في فرنسا مبدأ الاعتراف الحر

حتى لو لم يستخدم إكراه مادي فإن الضغط النفسي أو الخداع

قد يبطل الاعتراف إذا أثر على إرادة المتهم

المقارنة تظهر أن فرنسا تضع أعلى معايير الحماية

بينما لا يزال النظام المصري يفتقر إلى آليات فعالة لضمان حرية الاعتراف

وفي جميع الأحوال فإن الاعتراف ليس دليلا مقدسا

بل يخضع للتقييم مثل غيره

ويجب أن يدعمه دليل آخر في القضايا الخطيرة

خاصة في الأنظمة الحديثة

الفصل التاسع التنصت والرقابة الإلكترونية بين الأمن القضائي وحقوق الخصوصية

مع تطور وسائل الاتصال أصبح التنصت أداة أساسية في التحقيق الجنائي

لكنه في الوقت نفسه يشكل انتهاكا مباشرا

لحرمة الحياة الخاصة

ولذلك أحاطته التشريعات بضوابط دقيقة

في مصر ينظم التنصت المادة 28 من قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية 175 2020

ويجوز للنيابة العامة أن تأمر بالتنصت لمدة 30 يوما قابلة للتجديد

دون حاجة إلى إذن قضائي

هذا النموذج يعطي سلطة واسعة للنيابة

لكنه يثير مخاوف بشأن غياب الرقابة القضائية المستقلة

كما لا يلزم القانون بحفظ التسجيلات أو إتاحتها للدفاع

في الجزائر ينظم التنصت القانون رقم 20 09 2020 والقانون 23 12 2023

ويشترط إذن قضائي صريح من قاضي التحقيق

مع تحديد نوع الاتصال المدة والأشخاص المستهدفين

كما يلزم القانون الجزائري بتدمير التسجيلات بعد انتهاء التحقيق

إذا لم تستخدم كدليل ويحق للدفاع الاطلاع على التسجيلات ذات الصلة

أما في فرنسا فيعد التنصت إجراء استثنائيا يخضع لرقابة قضائية صارمة

وفق المادة 100 من قانون الإجراءات الجنائية

لا يجوز التنصت إلا بأمر من قاضي التحقيق وبعد موافقة لجنة خاصة

ويطبق مبدأ الضرورة والتناسب

لا يجوز التنصت إلا إذا كانت الوسائل الأخرى غير كافية

وأي خلل في الإجراء يؤدي إلى استبعاد التسجيلات

المقارنة تظهر أن فرنسا والجزائر تتبعان نموذج الرقابة القضائية المسبقة

بينما تعتمد مصر على الرقابة النيابية

وهو نموذج أقل حماية للخصوصية

وفي جميع الأنظمة فإن التنصت دون إذن قانوني ينتج أدلة غير مشروعة

ولا يجوز الاعتماد عليها في الإدانة

الفصل العاشر الأدلة الرقمية التحديات التشريعية والتقنية

الأدلة الرقمية كالرسائل بيانات الهواتف بصمات الأجهزة وسجلات السحابة

أصبحت جزءا لا يتجزأ من التحقيق الجنائي الحديث

لكنها تطرح تحديات جديدة على التشريعات التقليدية

في مصر يعترف بالأدلة الرقمية منذ قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية 2020

ويجوز للنيابة ضبط الأجهزة واستخراج بياناتها بإذن نيابي

لكن لا يوجد تشريع خاص بسلاسل الحفظ

الرقمية

كما أن بعض المحاكم لا تزال تتردد في الأخذ بالأدلة الرقمية دون شهادة خبير

رغم وضوح نصوص القانون

في الجزائر ينظم جمع الأدلة الرقمية القانون 23 12 2023

الذي يفرض ضوابط صارمة

إذن قضائي استخدام أدوات معتمدة توثيق كل خطوة وإتاحة البيانات للدفاع

كما يلزم القانون الجزائري بفحص سلامة البيانات للتأكد من عدم التعديل

عبر خوارزميات تحقق من السلامة hash values

أما في فرنسا فيطبق نظام متكامل للأدلة الرقمية

يشمل إذن قضائي سلاسل حفظ رقمية تقارير خبرة مفصلة

وحق الدفاع في طلب إعادة التحليل

وقد أصدرت محكمة النقض الفرنسية أحكاما تؤكد أن البيانات الرقمية ليست دليلا تلقائيا

بل يجب إثبات مصدرها وسلامتها

التحديات المشتركة تشمل صعوبة التحقق من مصدر البيانات

خطر الاختراق أو التلاعب وغياب المعايير الموحدة

كما أن الذكاء الاصطناعي يطرح سؤالا جديدا

هل يمكن الاعتماد على خوارزمية لا يفهمها القاضي

المستقبل يتطلب تشريعات متخصصة تدريبا قضائيا وتعاونا دوليا

لضمان أن الأدلة الرقمية تكون عادلة شفافة وقابلة للنقد

الفصل الحادي عشر البصمة الوراثية DNA القواعد الإجرائية والقيمة الإثباتية

أصبحت البصمة الوراثية من أهم أدلة الإثبات في الجرائم الخطيرة

وخاصة جرائم القتل والاغتصاب والسرقة ذات البصمة البيولوجية

فهي تتيح تحديد هوية الفاعل أو المجني عليه بدقة تفوق التسعين بالمئة

لكن هذه الدقة العلمية لا تعني أن DNA دليل مقدس

بل يخضع لضوابط جمع وتحليل صارمة تختلف بين

الأنظمة الثلاثة

في مصر ينظم استخدام البصمة الوراثية المادة 29 من قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية

والمادة 245 من قانون الإجراءات الجنائية المتعلقة بالخبرة

ويجوز للنيابة العامة أن تأمر بأخذ العينات البيولوجية من المتهم

دون إذن قضائي في حالات الجنايات

لكن التشريع لا يحدد شروط السلامة أو

سلاسل الحفظ

مما يعرض النتائج للطعن في مصداقيتها

في الجزائر ينظم استخدام DNA القانون 23 12 لسنة 2023

والذي يشترط إذن قضائي صريح قبل أخذ أي عينة بيولوجية

ويجب أن يتم ذلك بحضور طبيب مختص ومحضر رسمي

كما يلزم القانون بحفظ العينات في مختبرات

معتمدة

وإتاحة نسخة من التقرير للمتهم وللمدافع

أما في فرنسا فيخضع تحليل البصمة الوراثية لنظام صارم

يبدأ من أمر قضائي من قاضي التحقيق

ويمر عبر مختبرات حكومية مرخصة

ويمنع استخدام العينات لأغراض أخرى دون موافقة صريحة

وقد أكدت محكمة النقض الفرنسية أن مجرد وجود DNA في مكان الجريمة

لا يكفي لإدانة المتهم إذا لم يدعمه دليل آخر

مثل الشهادة أو الاعتراف أو الأدلة الظرفية

التحديات المشتركة تشمل احتمال التلوث أثناء الجمع

أو الخطأ البشري في التحليل

أو استخدام قواعد بيانات وطنية دون ضمانات كافية

كما أن بعض الدول ترفض أخذ عينات من الأبرياء

بينما تسمح بها دول أخرى لأغراض وقائية

المستقبل يتطلب معايير دولية موحدة لجمع وتحليل DNA

تحترم الخصوصية وتضمن الدقة وتخضع لرقابة قضائية مستقلة

الفصل الثاني عشر الطب الشرعي كأداة إثبات منهجه وحدوده

الطب الشرعي هو الجسر بين العلم والقانون في التحقيق الجنائي

فهو يترجم الآثار الجسدية إلى أدلة قانونية قابلة للتقدير

ويشمل تشريح الجثث فحص الإصابات تحليل السموم وتحديد زمن الوفاة

في مصر يعهد الطب الشرعي إلى إدارة الطب الشرعي التابعة لوزارة العدل

ويصدر تقريره كجزء من ملف التحقيق

لكن لا يتاح غالبا للدفاع إلا بعد إحالة القضية للمحكمة

مما يحد من حق الطعن فيه

كما أن بعض المستشفيات تفتقر إلى التجهيزات الحديثة

ما يؤثر على دقة النتائج

في الجزائر ينظم الطب الشرعي المواد 150 160 من قانون الإجراءات الجزائية

ويحق للمتهم طلب خبير شرعي مضاد

ويجب أن يرفق تقرير الطب الشرعي بملف التحقيق منذ بدايته

وقد عزز القانون الجديد 23 12 من استقلالية الخبراء

وفرض تدريبا مستمرا لهم

أما في فرنسا فيتمتع الطب الشرعي باستقلالية كاملة

ويعين الخبير من قائمة وطنية معتمدة

ويحق للدفاع حضور التشريح وطلب إعادة الفحص

كما أن تقارير الطب الشرعي تخضع لمراجعة علمية داخلية

قبل إرسالها للقاضي

وقد أصدرت محكمة النقض الفرنسية أحكاما تؤكد أن

تقرير الطب الشرعي ليس حكما بل رأيا فنيا

يمكن دحضه بأدلة أخرى أو خبرة مضادة

التحديات المشتركة تشمل نقص الكوادر المؤهلة

الضغط الزمني على الخبراء

واختلاف المدارس العلمية في تفسير نفس الأثر

كما أن بعض القضاة يبالغون في ثقتهم بالتقرير الشرعي

دون فهم حدوده أو احتمالات الخطأ

ومن هنا تأتي أهمية التدريب القضائي المستمر

على فهم اللغة العلمية وتجنب تقديس التقارير الفنية

الفصل الثالث عشر الخبرة الجنائية تعيين الخبير نطاق عمله وحجية تقريره

الشهادة الخبيرة هي وسيلة لمساعدة القاضي على فهم الوقائع الفنية

التي تخرج عن معرفته القانونية

وتشمل الخبرة الجنائية تحليل الأسلحة البصمات الرقمية الكتابة المزورة والمواد الكيميائية

في مصر يعين الخبير من قبل النيابة العامة في مرحلة التحقيق

أو من قبل المحكمة في مرحلة المحاكمة

ولا يلزم القانون بوجود قائمة وطنية معتمدة

مما قد يؤدي إلى تعيين خبراء غير مؤهلين

كما أن الدفاع لا يملك حق اختيار خبيره في مرحلة التحقيق

بل فقط في المحاكمة

في الجزائر ينظم تعيين الخبير المادة 150 من قانون الإجراءات الجزائية

ويشترط أن يكون من قائمة الخبيرين المعتمدين لدى وزارة العدل

ويحق لكل طرف طلب خبير مضاد

ويجب أن يدرج تقرير الخبير في ملف التحقيق

ويتاح للدفاع منذ البداية

أما في فرنسا فيعد تعيين الخبير عملية قضائية دقيقة

يختار القاضي الخبير من قائمة وطنية صارمة

ويحدد له مهمة محددة في قرار التعيين

ويحق للدفاع تقديم ملاحظات كتابية للخبير

وحضور جميع عمليات الفحص

وقد رسخت محكمة النقض الفرنسية أن

تقرير الخبير لا يلزم القاضي

بل يبقى مجرد عنصر من عناصر الإثبات

يخضع للتقييم مثل غيره

التحديات المشتركة تشمل غياب آليات فعالة لتقييم كفاءة الخبير

وتأخر إصدار التقارير بسبب ضغط العمل

واحتمال التحيز إذا كان الخبير يتعامل بشكل دائم

مع جهة تحقيق واحدة

ومن هنا تبرز الحاجة إلى تحديث قوائم الخبراء

وفرض معايير أخلاقية صارمة

وتعزيز دور الدفاع في مراقبة سير الخبرة

الفصل الرابع عشر الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات في الإثبات الجنائي

مع تطور التكنولوجيا أصبح الذكاء الاصطناعي أداة جديدة في جمع وتحليل الأدلة

فمن أنظمة التعرف على الوجه إلى خوارزميات تحليل السلوك

تستخدم الشرطة في الدول الثلاث تقنيات ذكية للكشف عن الجرائم

لكن هذه الأدلة تطرح تحديات غير مسبوقة على مبادئ الإثبات

في مصر بدأت وزارة الداخلية باستخدام أنظمة المراقبة الذكية

لكن لا يوجد إطار قانوني ينظم استخدامها

ولا يطلب إذن قضائي لتشغيلها

مما يثير مخاوف بشأن الخصوصية واحتمال الخطأ

خاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية

في الجزائر أدخل القانون 23 12 لسنة 2023

بعض الضوابط على استخدام الذكاء

الاصطناعي

ويشترط أن تكون الخوارزميات شفافة وقابلة للتفسير

ويحق للمتهم الطعن في منطق النظام المستخدم

أما في فرنسا فقد أصدر مجلس الدولة توجيهات صارمة

تمنع استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في اتخاذ قرارات تؤثر على الحرية الفردية

دون رقابة بشرية مستقلة

كما أن محكمة النقض اشترطت أن يكون منطق الخوارزمية

متاحا للدفاع لفحصه ونقده

التحديات الأساسية تشمل غموض الخوارزميات black box

التي لا يفهمها حتى مبرمجوها

واحتمال التحيز العنصري أو الاجتماعي المدمج في البيانات

وعدم إمكانية الطعن في نتيجة آلية

كما أن القضاة غالبا لا يملكون المهارة التقنية

لتقييم صدق أو دقة نظام ذكي

ومن هنا تظهر الحاجة إلى تشريعات خاصة

تفرض الشفافية القابلية للنقد والمساءلة

في استخدام الذكاء الاصطناعي في العدالة الجنائية

الفصل الخامس عشر دفع بطلان الدليل

الإجراءات والآثار

دفع بطلان الدليل هو آلية دفاعية تهدف إلى استبعاد الأدلة غير المشروعة

من دائرة الإثبات لحماية الحقوق الأساسية

ويعد هذا الدفع من أهم الضمانات في العدالة الجنائية الحديثة

في مصر لا يوجد نص صريح ينظم دفع البطلان

بل يقدم كطلب عارض ضمن مرافعات الدفاع

ولا يفصل فيه القاضي بقرار مستقل

مما يجعله غير فعال في كثير من الأحيان

كما أن عبء إثبات عدم المشروعية يقع على عاتق المتهم

وهو ما يصعب تحقيقه في ظل غياب التسجيلات

في الجزائر ينظم دفع البطلان المادة 64 من قانون الإجراءات الجزائية

ويحق للمتهم تقديمه في أي مرحلة من مراحل الدعوى

ويجب على المحكمة أن تفصل فيه بقرار مسبب

ويقع عبء إثبات المشروعية على عاتق النيابة

وهذا يعكس التزاما حقيقيا بمبدأ المشروعية

أما في فرنسا فيعد دفع البطلان إجراء مستقلا

يؤخذ فيه قبل الانتقال إلى موضوع الدعوى

ويفصل فيه قاضي التحقيق أو محكمة الموضوع بقرار مفصل

وأي دليل يبنى على إجراء باطل يستبعد تلقائيا

حتى لو كان صحيحا من الناحية الموضوعية

الآثار المترتبة على قبول الدفع تشمل

استبعاد الدليل من ملف الدعوى

بطلان جميع الإجراءات التي بنيت عليه

وقد تؤدي في بعض الحالات إلى إنهاء الدعوى برمتها

التحديات المشتركة تشمل بطء الإجراءات

وصعوبة إثبات الخرق في غياب الوثائق

واختلاف المعايير بين المحاكم

ومن هنا تأتي أهمية توحيد المعايير

وإعطاء هذا الدفع طابعا إجرائيا مستقلا

يحمي حقوق الدفاع ويعزز سيادة القانون

الفصل السادس عشر دور محكمة النقض

محكمة النقض الفرنسية في مراجعة الأدلة

محكمة النقض ليست محكمة موضوع

بل محكمة قانون تراقب تطبيق القواعد القانونية

ولكنها تلعب دورا حاسما في تشكيل معايير

الإثبات الجنائي

في مصر تراقب محكمة النقض التعليل المنطقي للحكم

وتطبق مبدأ أن الأدلة مسألة واقع لا تتدخل فيها

طالما أن التعليل متماسك ومنطقي

لكنها بدأت مؤخرا تأخذ بعين الاعتبار

غياب الأدلة الأساسية أو الاعتماد على أدلة باطلة

كأخطاء قانونية تستوجب النقض

في الجزائر تراقب المحكمة العليا

تماسك التعليل واحترام حقوق الدفاع

وتعتبر أي إخلال جوهري بجمع الأدلة

مباشر على حرية المتهم أو كرامته

خطأ قانونيا يستوجب إلغاء الحكم

أما في فرنسا فتطبق محكمة النقض

رقابة صارمة على كفاية الأدلة

فإذا كان الدليل الوحيد ضعيفا أو باطلا

تعتبر ذلك خللا في تكوين الإدانة

وتنقض الحكم حتى لو كان التعليل منطقيا

كما أنها ترفض أي حكم يعتمد على أدلة

تم جمعها خرقا لمبدأ أساسي من مبادئ الإجراءات

مثل حظر التعذيب أو حق الدفاع

الاختلاف الجوهري يكمن في أن

النظام الفرنسي يمنح محكمة النقض سلطة مراجعة فعالية الأدلة

بينما يقتصر دورها في مصر والجزائر على مراجعة التعليل

وهذا يعكس اختلاف الفلسفات

بين نظام يركز على الحقيقة الموضوعية

ونظام يركز على ضمانات الإجراءات

ومع تطور المعايير الدولية

بدأت المحاكم العليا في الدول العربية

تتبنى مقاربات أكثر جرأة

في حماية حقوق الدفاع عبر مراجعة مشروعية الأدلة

الفصل السابع عشر مبدأ المحاكمة العادلة وأثره على تقدير الأدلة

مبدأ المحاكمة العادلة ليس مجرد شعار

بل مجموعة من الضمانات الإجرائية التي تشكل الإطار العام للإثبات الجنائي

وقد أثر هذا المبدأ بشكل مباشر على كيفية جمع الأدلة وتقديرها

في مصر يستمد هذا المبدأ من الدستور والاتفاقيات الدولية

لكن التطبيق العملي لا يزال محدودا

فغالبا ما تقدر الأدلة دون النظر إلى ظروف جمعها

طالما كانت تبدو صادقة

في الجزائر يعتبر مبدأ المحاكمة العادلة

ركيزة دستورية تلزم جميع سلطات التحقيق

وقد انعكس ذلك في تشديد القضاء على

ضرورة احترام الإجراءات عند جمع الأدلة

وإلزام المحاكم بمناقشة جميع طلبات الدفاع

أما في فرنسا فيطبق هذا المبدأ بشكل صارم

من خلال رقابة قضائية مستمرة

وإمكانية استبعاد أي دليل يخل بالتوازن بين الاتهام والدفاع

وقد أكدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان

أن المحاكمة العادلة تتطلب أن تكون الأدلة

ليست فقط صحيحة بل أيضا مشروعة

وأن أي خرق جوهري للإجراءات

يفقد الدليل قيمته الإثباتية

التأثير العملي لهذا المبدأ يظهر في

تحول القاضي من مجرد متلق للأدلة

إلى حارس على سلامة العملية الإثباتية بأكملها

فهو لا يسأل فقط هل الدليل صحيح

بل أيضا هل تم الحصول عليه بطريقة تحترم

الكرامة الإنسانية

وهذا التحول يعيد تعريف العدالة

ليس كعقاب فعال بل كعملية نزيهة وشفافة

تحترم الإنسان حتى حين يتهم بأسوأ الجرائم

الفصل الثامن عشر التعاون القضائي الدولي في جمع الأدلة الجنائية

في عصر العولمة لم تعد الجريمة محصورة داخل الحدود الوطنية

مما جعل التعاون القضائي الدولي ضرورة حتمية

في جمع الأدلة عبر الحدود

في مصر ينظم هذا التعاون قانون تسليم المجرمين رقم 90 لسنة 1966

واتفاقيات ثنائية متعددة

ويتم عبر وزارة العدل كسلطة مركزية

لكن الإجراءات بطيئة وتفتقر إلى الشفافية

ولا توجد آليات فعالة لضمان حقوق المتهم

في الجزائر يطبق التعاون القضائي

وفق قانون الإجراءات الجزائية والاتفاقيات الدولية

وخاصة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة

ويشترط أن يحترم الطلب المعايير الدستورية

الجزائرية

وأن لا يمس بالسيادة الوطنية

أما في فرنسا فيعد التعاون القضائي الدولي

جزءا من النظام القضائي اليومي

ويتم عبر قضاة التحقيق وشبكة Eurojust

ويشترط أن يحترم الطلب مبادئ المحاكمة العادلة

وحقوق الدفاع كما هي مكفولة في القانون

الفرنسي

وقد رفضت محكمة النقض الفرنسية طلبات تعاون

بناء على أدلة جمعت في دول أخرى

بإجراءات تنتهك الحد الأدنى من الضمانات

التحديات المشتركة تشمل

اختلاف المعايير بين الدول

بطء الإجراءات البيروقراطية

واحتمال استخدام التعاون لأغراض سياسية

كما أن الأدلة الرقمية تطرح تحديا خاصا

فبيانات مواطن فرنسي قد تكون مخزنة على خادم في دولة ثالثة

وتطلبها دولة رابعة عبر طلب تعاون

مما يتطلب توازنا دقيقا بين الأمن والخصوصية

ومن هنا تبرز الحاجة إلى اتفاقيات دولية موحدة

تحترم المبادئ الأساسية للإثبات الجنائي الحديث

المراجع

قانون الإجراءات الجنائية المصري رقم 150 لسنة 1950

قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية المصري رقم 175 لسنة 2020

الدستور المصري لسنة 2014

قانون الإجراءات الجزائية الجزائري

الدستور الجزائري لسنة 2020

القانون رقم 23 12 المتعلق بالإجرام الإلكتروني 2023

قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي

الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن 1789

الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان

المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أحكام مختارة

محكمة النقض المصرية أحكام الطعن الجنائي 2010 2025

المحكمة العليا الجزائرية قرارات 2020 2025

محكمة النقض الفرنسية Cass crim أحكام 2018 2025

Arafa El Rakhawy Mohamed Kamal

Encyclopedia of Civil Law Practical and Applied Edition January 2026

Arafa El Rakhawy Mohamed Kamal

Comparative Studies in Criminal Procedure Egypt Algeria France 2025

Delmas Marty M

Les grands systèmes de procédure pénale

Pradel J

Droit pénal général et procédure pénale

Badinter R

L épreuve

Zaghloul A

الدليل الجنائي في التشريع المصري

Ben Achour Y

العدالة الجنائية في النظام الجزائري

Fenwick H

Digital Evidence and Electronic Signature Law Review

الفهرس

البصمة الوراثية 12

التعاون القضائي الدولي 19

التنصت والرقابة الإلكترونية 10

الطب الشرعي 13

الاعتراف كدليل جنائي 9

الأدلة الرقمية 11

الأدلة المادية 4

الإهداء 1

الخبرة الجنائية 14

الذكاء الاصطناعي 15

الشهادة 4

الشهادة الخبيرة 4

الضمانات الدستورية 3

الضمانات الإجرائية 7

التفتيش والضبط 8

المحاكم العليا 17

المحاماة 3

المحاكمة العادلة 18

المبادئ الدستورية 3

المشروعية 5

المصادر القانونية 4

الملكية الفكرية 21

المنهج المقارن 1

النيابة العامة 7

الوقف 21

الوقائع الجنائية 2

الوثائق المستندية 4

اليقين القضائي 6

الإثبات الجنائي 2

الإكراه 9

الإلغاء والبطلان 16

الاختصاص القضائي 19

الاتصالات الرقمية 10

الإجراءات الجنائية 7

الاعتراف 9

الافتراضات القانونية 6

الاقتناع القضائي 6

الامتيازات المهنية 4

الانتهاكات 16

الانضباط القضائي 17

البصمات الرقمية 11

التحقيق القضائي 7

التحقيقات الأولية 7

الحرية الفردية 15

الحق في الدفاع 3

الحق في الصمت 3

الحق في الخصوصية 3

الحقيقة القضائية 2

الحُجية 14

الحُكم الجنائي 6

الرقابة القضائية 15

السلطة التقديرية 6

السيادة الوطنية 19

الضمانات الأساسية 3

الضمانات الإثباتية 2

الضمانات القانونية 16

الضمانات القضائية 16

الضمانات العملية 8

الضمانات الوقائية 12

الضمانات الرقمية 11

الضمانات العلمية 12

الضمانات المادية 8

الضمانات المنهجية 13

الضمانات المهنية 14

الضمانات الوطنية 19

الضمانات الدولية 19

الضمانات الأخلاقية 14

الضمانات البيولوجية 12

الضمانات البيئية 15

الضمانات التكنولوجية 15

الضمانات الدستورية 3

الضمانات الرقمية 11

الضمانات العلمية 12

الضمانات القضائية 16

الضمانات القانونية 16

الضمانات المادية 8

الضمانات المنهجية 13

الضمانات المهنية 14

الضمانات الوطنية 19

الضمانات الدولية 19

الضمانات الأخلاقية 14

الضمانات البيولوجية 12

الضمانات التكنولوجية 15

تم بحمد الله وتوفيقه

د محمد كمال الرخawy

الطبعة الأولى يناير 2026

الاسماعيلية مصر

يحظر نهائيا الطبع أو النشر أو التوزيع إلا بإذن المؤلف